الحصار الدولي على العراق بسبب انتهاك القانون الدولي واحتلال الكويت

في عام ١٩٩٠، قام النظام البعثي برئاسة صدام حسين بغزو الكويت، هذا الاعتداء العسكري أدى إلى آثار وخسائر كبيرة على الكويت والمنطقة بشكل عام.

حيث اجتاحت قوات الجيش العراقي الكويت في أغسطس ١٩٩٠ وأعلنتها إقليماً عراقياً ضمن الحدود العراقية، تعرضت الكويت لخسائر بشرية

كما تعرضت الكويت لأضرار هائلة في البنية التحتية، بما في ذلك المنشآت الحكومية والبنوك والمدارس والمستشفيات والمنشآت النفطية. تم تدمير وإحراق العديد من الآبار النفطية، مما أدى إلى تسرب النفط وتلوث البيئة.

وبسبب ذلك تعرض سكان الكويت لتهجير جماعي حيث هرب الكثير من السكان الكويتيين والعمال الأجانب خوفًا من العنف والقمع الذي تمارسه قوات الاحتلال العراقية.

تأثرت الكويت بشكل كبير اقتصاديًا بعد الاحتلال ، تم تدمير البنية الاقتصادية والنفطية تم فرض عقوبات اقتصادية وتجارية على العراق وتحالف دولي تشكل لتحرير الكويت بعد الغزو، حيث شكلت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة تحالفًا لتحرير الكويت. في عام ١٩٩١، تم تحرير الكويت بعد حملة عسكرية شنتها قوات التحالف، وقامت القوات العراقية بالانسحاب من الكويت. بعد احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠، تم فرض عدة عقوبات دولية على العراق من قبل الأمم المتحدة وبعض الدول الأخرى. هذه العقوبات كانت تهدف إلى عزل النظام العراقي وفرض ضغط عليه للانسحاب من الكويت والامتثال للقرارات الدولية. وهذه بعض التفاصيل حول العقوبات:

١. حظر التجارة: تم فرض حظر تجاري شامل على العراق، بما في ذلك حظر استيراد النفط العراقي وتصدير المنتجات النفطية. تم تشديد الرقابة على الحدود العراقية وفرض حظر على الأسلحة والبضائع الحربية.

٢. تجميد الأصول: تم تجميد أصول العراق في البنوك الدولية وتقييد حركة الأموال الداخلة والخارجة من العراق. تم احتجاز الأموال العراقية في الحسابات الخارجية لدفع التعويضات المالية للكويت وتمويل المساعدة الإنسانية.

٣. حظر السفر: تم فرض حظر على سفر المسؤولين العراقيين والأعضاء المرتبطين بالنظام العراقي. تم تقييد حركة العراقيين العاديين ومنعهم من السفر إلى الخارج بشكل كبير.

٤. العقوبات العسكرية: تم فرض حظر على توريد الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية إلى العراق، وتم تشديد الرقابة على النشاط العسكري العراقي.

إن هذه العقوبات دفعت بالكثير من العراقيين للهجرة إلى دول أخرى بحثاً عن الأمان والحياة والتطور ، وقد استمر هذا الحصار الاقتصادي والعقوبات قرابة ١٣ عاماً، حتى تم رفع العقوبات الدولية عن العراق بعد أحداث عام ٢٠٠٣ التي أدت إلى الإطاحة بنظام صدام حسين. ومع ذلك، فإن تأثير العقوبات الدولية على العراق كان هائلاً، حيث أثرت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية للشعب العراقي وتسببت في انعدام الأمن الغذائي وارتفاع معدلات البطالة وتدهور البنية التحتية والخدمات الأساسية. وعزلة دولية شديدة سياسية ودبلوماسية واقتصادية مما تسبب بتدمير البنية التحتية من مصانع ومصافٍ وطاقة كهربائية والمياه وتدير اقتصاد البلد وتراجع المستوى التعليمي والصحي وكارثة إنسانية بسبب نفص الدواء والغذاء . إن كل هذه المآسي والأزمات التي تعرض لها الشعب العراقي طوال حقبة البعث البائد كانت بسبب انتهاكاته لقواعد القانون الدولي وعد التزامه بالعهود والمواثيق الدولية .